الثورة
www.althawranews.net
الثلاثاء: 23 شـوال 1435هـ - 19 أغسطس 2014م -العدد 18170
Tuesday : 23 Shawwal 1435 - 19 August 2014 -Issue No.181570

ـاكي والانتهازية ودفع ماعليه للدولة؟

الرئيس التنفيذي لوحدة الشراكة مع القطاع الخاص لـ الثورة" :

كفانا مقترحات وحان وقت العمل

يـرى الرئيـس التنفيذي لوحدة الشـراكة مـع القطاع الخاص ياسـر مبـارك فليحـان أن الثقـة أهـم مـن أي مصفوفـات أو إجـراءات يتـم اقتراحهـا وعرضهـا لمعالجـة الأوضـاع الاقتصادية ، لأنها كمـا يبدو منعدمة عند جميع الأطراف في القطاعيـن العـام والخـاص.

وبحسـب فليحـان فـي لقـاء خـاص لـ الثـورة" فـإن الجميع يطالـب بمنظومـة إصلاحـات اقتصاديـة متكاملـة وشـاملة تسـاهم في تفعيل دور القطاع الخاص ، منها مثلا إصلاحات خاصة بالضرائب والجمارك والقوانين المتعلقة بالاسـتثمار .

وأضـاف : يكفـي مقترحـات ومؤتمـرات وحان وقـت الانطلاق إلى الجانب العملي والنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحسـين الوضـع المعيشـي للمواطنيـن ، لافتا إلى أن الأوضـاع الراهنة لا يجب أن تشـكل أي عائق للاسـتثمار حيث لابد من تنشـيط حركـة الاسـتثمار وهنـاك أموال طائلـة خارج إطـار الأعمال والاسـتثمار يمكن اسـتغلالها واسـتيعابها .

■ لقاء / محمد راجح

*** كيف تنظر إلى الإصلاحات الاقتصادية وضرورتها في الأوضاع الحالية التي تمر بها اليمن ؟**

- الجميع يطالب بمنظومة إصلاحات اقتصادية متكاملة وشاملة تساهم في تفعيل دور القطاع الخاص ، منها مثلا إصلاحات خاصة بالضرائب والجمارك والقوانين المتعلقة بالاستثمار .

وموضوع الشراكة مع القطاع الخاص تضمنها القانون الخاص بالشراكة وكان هناك العديد من المقترحات التي رفعها القطاع الخاص في مؤتمر الحوار وتضمنها القانون الذي قد تم إحالته للبرلمان ، في الوقت الراهن نحتاج لإرادة قوية لتنفيذ مشاريع شراكة مع القطاع الخاص وفق صيغ معينة في القوانين النافذة الحالية ، لكن مع ضرورة أن تكون معدة بدراسات وجدوى اقتصادية مناسبة ، في اليمن هناك أموال طائلة خارج إطار الأعمال والاستثمار يمكن استقطابها وجذبها واستغلالها واستيعابها ، مع وجود ضمانات تقدم في هذا الجانب.

الثقة

*** كيف تقيم الرؤى والإصلاحات المطروحة لمعالجة الملف الاقتصادي بالتوازي مع قرار الإصلاحات السعرية للمشتقات النفطية؟**

- النقطة الأساسية قبل تقديم أي رؤى أو مصفوفات إصلاحية ويجب أخذها بعين الاعتبار والمتعلقة بالحوار بين الحكومة والقطاع الخاص، لأن الثقة منعدمة عند جميع الأطراف، لا أحد يثق بالآخر بنسبة مناسبة في القطاعين العام والخاص وكل طرف محتاج لتقديم أشياء ملموسة والتنازل عن المطالب، لابد من حوار جاد بين الحكومة والقطاع الخاص يستند على أهداف وطنية مشتركة، طبعا كفانا مؤتمرات نحتاج للانطلاق إلى الجانب العملي، في مجموعة من الإصلاحات الضرورية في القطاع الخاص والقطاع العام لطمأنة جميع الشركاء المعنيين ، أي برامج إصلاحية مالية أو إدارية أو اقتصادية هي مهمة وضرورية لكن الأهم هو التنفيذ على أرض الواقع.

■ هناك أموال طائلة خارج إطار الأعمال والاستثمار يجب أن تستغل

أهمية

*** ما أهمية وجود شراكة حقيقية حكومية بين الحكومة والقطاع الخاص في الظرف الراهن ؟**

- طبعاً معروف أن الدولة لا تستطيع القيام بتوفير كل الخدمات والاحتياجات والتعامل مع هذه المنظومة الإدارية والخدماتية الواسعة ولابد من شريك لتقديم العون والمساعدة ، لكن بشرط حفظ حقوق الجميع ، ولهذا تبرز أهمية هذه الشراكة بتحقيق المصلحة العامة ، لكن هناك أيضا مشكلة في طريقة تفكير القطاع الخاص الذي لا يساعد على هذا الأمر لأنهم يتعاملون بخصوص موضوع الشراكة بالعقلية التجارية التي يديرون بها أعمالهم وشركاتهم ، وأيضا نمط تفكير الطرف الحكومي ، مثلا عندما يتم تسليم احد الموانئ للقطاع الخاص ليديره ويشغله في هذه الحالة لا ينبغي أن يتضرر احد من هذا الأمر ، بحيث يكون هناك صيغة تشاركية لإدارة مثل هذا المشروع ولا يكون هناك أي تحيز في النمط الإداري الذي يتبعه أي طرف وخصوصا فيما يخص حقوق الأيادي العاملة ، أيضا مشاريع الكهرباء هذه تتطلب شراكة وتعاون وضمانات تمويلية ، طبعا القطاع مطالب بتغيير نمط تعامله في الكثير من القضايا.

القطاع الخاص طبعا ممكن يستثمر في أي أوضاع وتحت أي ظروف مع وجود الضمانات ، شركات بريطانية تستثمر في الصومال ومعروف كيف هي الأوضاع في هذه البلد ، طبعا هناك آلية محددة بموجبها يضمن الجميع حقوقه ، ولهذا لا يجب أن تتوقف الاستثمارات تحت أي ظرف ، طبعا كلما زادت المخاطر ترتفع تكاليف الاستثمار وتنعكس بشكل سلبي على البلد والمواطن ومن يتطلب الأمر بيئة آمنة إلى جانب توفير الضمانات اللازمة.

ترشيد الانفاق

*** برأيك ما هي مشكلة اليمن الرئيسية في الجانب الاقتصادي ؟**

- لدينا في اليمن إشكاليتين رئيسيتين تتمثل في توفير الموارد والأخرى في إنفاق الموارد ، هناك تبطأ في الإنفاق وهناك عدم ترشيد الإنفاق ولا يخدم التنمية ، وقرار الإصلاحات السعرية للمشتقات النفطية هو بهدف ترشيد الإنفاق ، لكن السؤال الأهم كيف يتم وضع سياسة إنفاق رشيدة وتوجيه هذه الوفورات والموارد لأن الفقير كما هو معروف لم يكن يستفيد من الدعم ،ولهذا فإن إدارة الموارد بكفاءة هو التحدي الرئيسي للبلد خلال الفترة الراهنة ، وكلما سرعت بمسار الإصلاحات الهادفة كلما عززت ثقة المواطنين ، والتأخير يسبب بالطبع مشكلة كبيرة في الثقة ، المواطن اليمني بطبعه صبور ويمتاز بقوة التحمل لكن لا بد أن يلمس في الأخير آثار إيجابية لأي إصلاحات اقتصادية يمكن تنفيذها ، ولهذا هناك أهمية لتوجيهات رئيس الجمهورية مؤخرا بحزمة إجراءات لترشيد الإنفاق وهي خطوات هامة في هذا السياق.

الإصلاحات الاقتصادية بدون التطبيق الكامل لضريبة المبيعات لاجدوى منها!!

توجيهـات رئيس الجمهورية للحكومة في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية لمنع الاقتصاد اليمني من الانهيار ضرورة تتطلبها المرحلة الراهنـة دون تباطؤ للخروج من عنق الزجاجـة ويأتي في مقدمة هذه الإصلاحـات تحصيل مـوارد الدولة مـن الرسـوم الجمركيـة والضريبية التـي تعتبر مـورد أساسـي لرفد الخزينـة العامـة للدولة فـي كثير من الـدول لكنها فـي اليمن لازالت مسـاهمتها محدودة فـي الناتج القومي الإجمالـي والتـي لاتتجاوز 2% كضرائـب محصلـة مـن القطـاع الخاص وليس من رواتـب وأجور الموظفين في القطاع الحكومي الذين يدفعون اكثـر مـن 50% مـن الإيـرادات الضريبيـة.

■ الثورة/ عبدالله الخولاني

تحصيل الموارد الضريبية من كبار المكلفين من شركات نفطية وتجارية ومصانع وبنوك وتطبيق ضريبة المبيعات بآلياتها المنصوص عليها في القانون وعدم اختلاق المبررات والأعذار لعدم التنفيذ ضرورة تتطلبها المرحلة فمصلحة الضرائب إلى اليوم لم تتمكن من الحصول على الفواتير والسجلات حتى على كبار المكلفين وهوما يشكل تحدياً كبيراً أما الحصيلة الضريبية. فحوالي 83% من عائدات ضريبة الدخل تحصل بدون مسك سجلات ولذلك تحاول مصلحة الضرائب ووحدة كبار المكلفين تقدير الأرباح من خلال الفرق بين قيمة الواردات وعينة من فواتير المبيعات النهائية. ولكن هذه المسألة غير كافية في ظل غياب الدفاتر والسجلات. وتشير تقديرات المعنيين في الجمارك أن وثائق الواردات السليمة لا تتجاوز نسبة 30% فهناك بخس كبير لأسعار الواردات، مما يخفض عائدات الجمارك وعائدات ضريبة القيمة المضافة المحصلة على الواردات في المنافذ ممن لا يمسكون سجلات منتظمة.

توجهات

تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية والحكومة تعكف قيادة مصلحة الضرائب حاليا على عكس تلك التوجيهات من خلال مصفوفة من الإصلاحات ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في مراجعة وتقييم طرق ومستويات تحصيل الأوعية الضريبية القائمة ومعالجة التراكمات الضريبية سواء المتعلقة بضرائب الدخل أو الضريبة العامة على المبيعات حتى أخر سنة ضريبية حيث تم منح مصلحة الضرائب صلاحيات التصالح في الغرامات والعقوبات على المتأخرين في سداد الضريبة وكذلك جدولة المديونية الضريبية بما يمكن المكلفين من تسديد المديونيات السابقة كفرصة أخيرة من الحكومة يعقبها الالتزام بتطبيق كافة القوانين الضريبية السارية كما تعكف مصلحة الضرائب حاليا على إعداد مجموعة من القرارات التي ستساهم في تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية والحكومة

محدودة

تتسم الموارد الضريبية بمحدوديتها حيث شكلت حوالي 22.7% من إجمالي عام الإيرادات في المتوسط للفترة 2006-2013م. وغطت حوالي 24.4% من إجمالي النفقات الجارية فقط في حين يفترض أن تغطي كل النفقات الجارية وعلاوة على ذلك، فإن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية بلغت 6.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، في الوقت الذي تبلغ تلك النسبة 17.7% في الاقتصاديات المشابهة للاقتصاد اليمني. وتعكس تلك الأرقام وجود تشوه كبير في هيكل الإيرادات العامة. وفي ظل التراجع الكبير لمورد النفط الخام، فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحاً للاعتماد على الموارد الضريبية التي تتسم بدرجة استدامة يمكن الركون عليها، فضلا عن أنها أداة مهمة لتحقيق حزمة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية في آن واحد.

ويؤكد الخبير الاقتصادي عبد المجيد البطلي أنه حتى بعد رفع الدعم عن المشتقات النفطية فسيظل عجز الموازنة الأساسي غير النفطي مرتفعاً، مما يتطلب تنويع مصادر الإيرادات العامة ببذل الجهود الحثيثة لرفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي لازالت متدنية .

ضريبة المبيعات

تعد ضريبة المبيعات ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات ويتحمل عبئها النهائي المستهلكين بعض النظر عن مستويات دخولهم. وتستحق الدفع عند بيع السلعة وتقديم الخدمة أو في المنفذ الجمركي على السلع والخدمات المستوردة. وصدر قانون ضريبة المبيعات رقم 19 لسنة 2001 كبديل للضرائب على الإنتاج والاستهلاك التي كانت مفروضة بموجب القانون رقم 70 لسنة 1991 وتعديلاته.

ويلزم قانون ضريبة المبيعات كبار رجال الأعمال بالتسجيل بنظام الضريبة لمن بلغ إجمالي قيمة مبيعاته السنوية من السلع والخدمات مبلغ 50 مليون ريال. ويبرر التحديد بأنه إجراء يقوم على التدرج في فرض الضريبة خاصة في ظل اتساع القطاع غير المنظم وقصور الجوانب الفنية والمحاسبية للقطاع الخاص، وضعف القدرة الفنية للإدارة الضريبية في التعامل مع العدد الكبير من المكلفين في آن واحد وقصور قاعدة البيانات عن المجتمع الضريبي. فضلاً عن إعطاء فرصة لغير المسجلين للاستعداد والتهيئة للتعامل مع آليات قانون ضريبة المبيعات.

وقد تأجل تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات عدة مرات بسبب الجدل الطويل الذي دار ولا يزال بين الحكومة والقطاع الخاص حول آليات التنفيذ والتي تقتضي مسك المكلفين حسابات منتظمة. ولم يبدأ تطبيق القانون إلا في عام م2005 ولكن ليس بكامل آلياته. وذلك بناءً على اتفاق مؤقت لمدة سنة ونصف يتيح للقطاع الخاص فرصة للتهيئة والاستعداد قبل تنفيذ القانون كلياً، وبحيث يتم خلال المرحلة الانتقالية اقتطاع ضريبة المبيعات من المنفذ الجمركي للواردات بواقع 5% + 3% لتغطية القيمة المضافة اللاحقة المحصلة على السلعة وتفرض على منتجات المصانع المحلية بنسبة 5% من سعر بيع المصنع. ويتيح فرض هذه الضريبة في المنفذ الجمركي أو المنبع مجالاً أوسع أمام مصلحة الضرائب للحد من التهرب الضريبي ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية.

وبعد انتهاء الفترة الانتقالية ظهر الخلاف وضغوط القطاع الخاص مرة أخرى. وتم توقيع اتفاق جديد في عام 2007م حول آلية التطبيق. وفي عام 2009م، تم الاتفاق على تفاصيل آلية التنفيذ لتحصيل ضريبة المبيعات على الواردات وعلى القيمة المضافة والسلع المنتجة محلياً لمختلف مراحل البيع ومختلف فئات القطاع التجاري. وتباعاً لما سبق، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (113) لسنة 2010م بشان التنفيذ الكامل لقانون ضريبة المبيعات الذي بدأ تنفيذه في يوليو 2010. إلا أن مستوى التزام القطاع الخاص متدن جداً وتشير بعض التقديرات أن عدد المسجلين ممن ينطبق عليهم حد التسجيل لا يشكلو سوى نسبة متواضعة. فالقطاع الخاص يعارض بشدة تطبيق آليات القانون مما انعكس على نسبة الملتزمين بمسك الملفات المنتظمة والذي لا يتجاوزوا 25% في المتوسط من إجمالي العدد المتوقع، منهم 42% في وحدة كبار المكلفين و7% في وحدة متوسط المكلفين. ولم ينته الأمر عند ذلك الحد بل سارع القطاع الخاص إلى رفع دعوى قضائية تطعن في دستورية بعض مواد قانون ضريبة المبيعات. وخرج الحكم في بداية العام الجاري 2012م لصالح دستورية الضريبية العامة على المبيعات.

وبعد الجولات التفاوضية المتعاقبة التي عقدتها الحكومة مع القطاع الخاص وما تلاها من إصدار حكم قضائي إلا أن القطاع الخاص لا زال يعارض التنفيذ الكامل لقانون ضريبة المبيعات وكشف الدفاتر الحسابية رغم أنها ضريبة غير مباشرة ويتحمل عبئها المستهلك النهائي، متعللا بحجج كثيرة منها عدم جاهزيته وتواضع إمكاناته على الوفاء بمتطلبات آليات التنفيذ. وترى مصلحة الضرائب بأن السر الخفي وراء معارضة القطاع الخاص يكمن في أن تقيد رجال الأعمال بآلية ضريبة المبيعات سيفصح عن الحجم الحقيقي لأنشطتهم التي تعودوا على إخفائها وبالتالي سيكونون عرضة لدفع ضرائب الدخل على الأرباح.

ومن أجل الوصول إلى نقطة توافق مع القطاع الخاص في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات، تم تخفيض الضرائب العليا على أرباح الشركات من 35% إلى 20% (وهذا يخفض الإيرادات ويضعف من تحقيق العدالة الرأسية للنظام الضريبي). ومع ذلك، لازال القطاع الخاص غير مقتنع ويطلب المزيد .

ضياع للموارد

ضياع موارد كبيرة على الموازنة العامة للدولة، بسبب عدم التزام القطاع الخاص بمسك سجلات نظامية حيث تشير التقديرات وفقا للخبير البطلي بأن التطبيق الناجح لضريبة المبيعات سيسفر عنه زيادة عائداتها لتصل إلى حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل النسبة الحالية التي تصل إلى 2.4% من الناتج. وفي ظل عجز الموازنة المتنامي والوضع الاجتماعي المتردي، فإن الموازنة أحوج ما تكون إلى هذه المبالغ.

الدكتور المقطري

متهرب من دفع الضرائب.. ولا يمتلك رؤية للنهوض الاقتصادي

أوضح الدكتور صلاح المقطري أستاذ الاقتصاد والتمويل بجامعة صنعاء أن دور القطاع الخاص شبه مغيب ولم يتفاعل مع قضايا الاصلاحات الاقتصادية واقتصرت تفاعلاته على بيانات الغرفة التجارية التي لاتحتوي على كل القطاع الخاص.

وأكد الدكتور المقطري أن القطاع الخاص استفاد من الوضع العام لصالحه ولم يسع إلى النهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد لأنه اهتم بالسياسة أكثر من الاقتصاد وذلك من خلال محاولة بعض التجار الحصول على مراكز نفوذ معينة في الدولة من أجل التهرب من دفع رسوم الضرائب والجمارك .

وذكر المقطري أن الاقتصاد اليمني يعاني الكثير من العجوزات التي دهورت الاقتصاد اليمني ومنها عجز في ميزان المدفوعات وعجز في الموازنة العامه للدولة وارتفاع نسبة التضخم وانخفاض في الادخار , وأضاف أنه يجب على القطاع الخاص أن يكون قطاعاً حقيقياً بمعناه السليم وأن يخضع لقوانين الدولة وخططها الاقتصادية من أجل تحقيق نمو اقتصادي للبلاد.

حاوره / أمين الجرموزي

*** ما أهمية الإصلاحات الاقتصادية للاقتصاد الوطني ؟**

- أي اقتصاد بشكل عام يحتاج إلى اصلاحات وبالذات الذي يعاني من تشوهات هيكلية أو تشوهات في جميع النواحي الاقتصادية , وما حدث في فترة ما قبل الاصلاحات الاقتصادية أن الاقتصاد عانى العديد من العجوزات في جميع الموازنات والمتغيرات الكلية مثل عجز في ميزان المدفوعات وعجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع نسبة التضخم وانخفاض في الادخار , وكل المتغيرات الكلية كانت في بيئة منافية للنمو الاقتصادي والقائمين على الاقتصاد الوطني يجب أن يقوموا بإصلاحات اقتصادية معينة لتلافي مثل هذه المشاكل ومن ثم الوصول إلى اقتصاد أكثر صحة يحقق نموا مرتفعا ومستوى معيشيا أفضل للفرد وهذا هو الهدف الحقيقي للإصلاحات الاقتصادية .

*** كخبير اقتصادي كيف تنظرون تعامل وتفاعل القطاع الخاص مع مسيرة الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ التسعينيات وحتى اليوم ؟**

- في الحقيقة كان دور القطاع الخاص شبه مغيب لأنه لم يكن متفاعلا مع قضايا الاصلاحات الاقتصادية والدولة لم تشرك القطاع الخاص من وقت مبكر ومسألة إشراك القطاع الخاص حدثت في فترة متأخرة خاصة وأن هذه الاصلاحات تهدف إلى تنمية القطاع الخاص على حساب القطاع العام ,أي أن الاقتصاد اليمني يتجه إلى الاقتصاد الرأسمالي , وكانت مساهمة القطاع الخاص محدودة ولم تكن بالشكل المطلوب واقتصرت تفاعلاته على بيانات الغرفة التجارية التي لا تحتوي على كل القطاع الخاص بشكل عام لأنه ظهر ونماء بشكل كبير في الفترة الاخيرة .

*** كثير ما يطرح القطاع الخاص العديد من الرؤى والأفكار وفي الجانب الآخر يكتفي بالتنظير ولا يقوم بدفع ما عليه من ضرائب ورسوم جمركية بل يقتنص الفرص للتحايل عليها .. إلى ماذا ترجعون ذلك ؟**

- هذا من الطبيعي طالما أن القطاع الخاص لم ينمو بالطريقة الصحيحة ونشأ وتكون وترعرع في بيئة غير مناسبة وأيضا ظهر في فترات قصيرة فمن الطبيعي أن لا تكون لديه رؤى حقيقية قادرة على إخراج البلد من مشاكله إلى جانب أنه سيهدف بالأساس إلى المحاولة للاستفادة من الوضع العام لصالحة وتعود مسألة عدم دفع الضرائب إلى أسباب كثيرة جداً ومنها أن القطاع الخاص ومنهم الكثير من التجار لا يرون أن الدفع للحكومة أمر مجد أو نافع لهم وبالتالي يرون أنه من اللامنطقي دفع للدولة ضرائب ويعتقدون أنه من المفروض أن يستفيدوا هم من هذه الدولة .

*** هل القطاع الخاص جاد في التعامل مع الحكومة وفق منظور المصلحة العليا للوطن؟**

- بداية القطاع الخاص يشمل كل القطاعات التي خارج القطاع العام ومنهم التجار وهم صنفان تجار رأسماليين كلاسيكيين نموا من خلال تراكم ثروات وفي تجار نموا خلال فترة قصيرة بسبب علاقتهم بمراكز النفوذ وهؤلاء الذين لهم علاقة بمراكز النفوذ لايمكن أن يكون لديهم تعاون جاد من جانب المصلحة الوطنية بتاتا بينما بعض التجار الذي كون ثروته خلال سنوات عديدة وأنه في مصلحته أن تكون البيئة ملائمة للتجارة وهذا مايريد أن يكون الوضع في البلد بشكل أفضل لأنه سيستفيد من الوضع أكثر لأن البيئة التجارية مناسبة وملائمة وعادلة للجميع.

*** لماذا غفل القطاع الخاص عن البنا الاقتصادي للبلاد واهتم بالشأن السياسي وخاصة في الوضع الراهن ؟**

- عادتا التجار لا يهتمون بالسياسة بشكل عام ولكن تم إشراك التجار في السياسة وأصبحوا مرتبطين ارتباطا وثيقاً بالسياسة وذلك من خلال محاولة الحصول على مراكز نفوذ معينة في الدولة من أجل الحصول على الامتيازات من الدولة والتهرب من دفع الضرائب ومن أجل اشياء كثيرة , ولذلك اصبح بعض التجار سياسيين أكثر من كونهم اقتصاديين والوضع الراهن أحد الأسباب في وصولهم إلى هذا المستوى .

*** برأيكم لماذا لا يلتزم القطاع الخاص بتطبيق ضريبة المبيعات وفق الآليات المنصوص عليها في القانون إذا كان جادا في دعم الاقتصاد الوطني والموازنة العامه للدولة ؟**

- في اعتقادي أن ضريبة المبيعات تأتي من أجل معرفة حقيقة كمية المبيعات المباعة لكل تاجر وهذا ليس من مصلحتهم لأنه يكشف حقيقة المدخول عن المدخول الذي يجب أن يدفعه دائماً وليس المبلغ الذي يعطيه للآخرين بأنه هو الذي حصل على هذا الشيء فمثلاً سيكشف كم حجم الجمارك وكم الدخل الحقيقي الذي تحصل عليه الشركات ولذلك ضريبة المبيعات تعطي وتحقق شفافية أكثر عن طريق الحصول على معلومات كثيرة عن التجار , وهذا ما جعل الكثير من التجار يتهربون ويعارضون ضريبة المبيعات رغم أنها في فترات كثيرة تم تخفيضها إلى 50% , ونتمنى من الحكومة أن تفرض هيبتها على الجميع ولا تستثني أحداً لأن هناك بعض التجار يرفض دفع الضرائب ويتهرب منها .

*** ما رسالتكم للقطاع الخاص للقيام بدوره الوطني في هذه المرحلة ؟**

- القطاع الخاص دوره كبير ولكن يتوجب عليه أولاً أن يكون قطاعاً خاصاً حقيقي بمعناه السليم وبمعنى أن يكون قطاعاً رسمياً يخضع لقوانين الدولة وخططها الاقتصادية بشكل عام وليس كقطاع غير رسمي مضطرب ,ويجب أن تكون كل بياناته شفافة وأن تكون هناك حوكمة في أدارته لهذه الشركات التي يديرها وأن لا يساهم في إفساد عاملي القطاع الحكومي كمكلفي الضرائب والجمارك لأنه يعمل على إفساد هؤلاء العمال ومن ثم إهدار الكثير من الفرص والموارد التي يجب أن تجنيها الدولة , وهنا سيكون لديه دور وطني إذا فقط التزم بما عليه من واجبات ومهام أقرها القانون وأيضا المسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع عن طريق عمل المشاريع التنموية وكذلك المساهمة في القضايا الملحة ومنها بناء الدولة اقتصادياً وخاصة في ظل هذا الوضع الذي يطلب تضافر الجميع .